لسداد ديون الطاقة: حكومة الانقلاب تجهّز لزيادات جديدة في أسعار الكهرباء والوقود خلال أيام

الأربعاء 4 فبراير 2026 09:20 م

بحث حكومـة قائـد الانقلاب عبـدالفتاح السيسـي في الكواليس رفع أسـعار الكهرباء خلال الأشـهر الثلاثة الأولى من عام 2026، بالتوازي مع مناقشـة زيادة جديدة في أسـعار الوقود مع بداية العام المالي في يوليو 2026، في وقت تعاني فيه قطاعات الطاقة من أزمة سـيولة خانقة، وتضـخم ديون متراكمـة على الجهات الحكوميـة تقـدَّر – وفق مصادر رسـمية – بنحو 800 مليار جنيه لصالـح وزارتي الكهرباء والبترول. هـذه التحركات لا تأتي بمعزل عن ضـغوط صـندوق النقـد الـدولي، وخطـة أوسع لإنهاء ما تبقّى من دعم الطاقـة والوصول إلى أسـعار «اقتصادية» كاملة خلال العامين القادمين.

800 مليار جنيه ديون متراكمة.. فاتورة توسّع بلا عائد حقيقي

تشـير مصادر في وزارة الكهرباء والطاقـة المتجـددة إلى أن أزمـة الـديون الحاليـة تعود بالأساس إلى التوسع الكبير في إنشاء محطات توليد الكهربـاء بين عامي 2014 و2022، عبر قروض خارجيـة وداخليـة تقـدَّر بنحو 32 مليار دولار، رفعت قـدرات التوليـد بشـكل ضـخم، لكن دون استغلال فعلي لأكثر من 50% من الطاقة المتاحة في أوقات كثيرة من العام.

جزء مهم من هـذا التوسع تمثّل في المشـروعات العملاقة التي نُفذت بالتعاون مع شـركة سـيمنس الألمانية، بثلاث محطات ضـخمة في بني سويف والعاصـمة الإدارية والبرلس، وصـلت تكلفتها إلى ما لا يقل عن 6 مليارات يورو، ورفعت القـدرة الإنتاجية بأكثر من 14 ألف ميجاوات دفعة واحدة.

ورغم أن هـذه المشـروعات قُـدِّمت إعلاميًـا باعتبارهـا «إنجـازًا تاريخيًـا» يُنهي عجز الكهربـاء، فإنها تحوّلت مع الوقت إلى عبء مالي ضـخم؛ فالحكومة ملتزمة بسداد أقساط الديون وفوائدها، إلى جانب عقود التشـغيل والصيانة مع الشركات الأجنبية، في حين أن الطلب الفعلي على الطاقة لا يسـتهلك كامل القدرات المتاحة، ما يعني أن المواطنين يدفعون اليوم ثمن توسـعات لم تُخضع لحسابات جدوى شفافة، ولا لسياسة طاقة متدرجة تراعي قدرة الاقتصاد والمجتمع على تحمّل التكلفة.

إلى جـانب ذلـك، تراكمت ديون ضـخمة على الجهات والهيئات الحكوميـة لصالـح قطاعي الكهرباء والبترول، حتى تجاوزت – وفق التقـديرات الرسمية – نحو 800 مليار جنيه بنهاية 2025، نتيجة امتناع كثير من الجهات عن السداد أو ترحيل المستحقات عامًا بعد عام، وهو ما خلق فجوة سيولة حادة لدى الوزارتين، وفتح الباب أمام ضغوط لتمويل هذا العجز من جيب المواطن عبر زيادات جديدة في الأسعار.

ضغوط صندوق النقد: نحو إنهاء دعم الطاقة قبل يونيو 2027

منـذ توقيع اتفاقـات الإصـلاح الاقتصادي مع صـندوق النقـد الـدولي، أصـبح ملف دعم الطاقـة – كهرباء ووقودًا – أحـد الأعمـدة الرئيسـية في التفاوض، حيث يطالب الصـندوق بوصول الأسـعار إلى مسـتوى «يعكس التكلفة الحقيقية»، وتقليص أي دعم مباشر من الموازنة العامة خلال أفق زمني محدّد. تقارير الصندوق لعام 2025 تشير بوضوح إلى أن الإصلاحات في أسعار الوقود والكهرباء جزء أساسي من خطة ضبط العجز المالي وتقليل الضمانات الحكومية لقطاع الطاقة.

مصادر اقتصاديـة نقلت عن مسؤولين في وزارة المالية أن الحكومة تعهّدت عمليًا برفع أسـعار الكهرباء والمحروقات إلى مسـتوى قريب من السـعر الاقتصـادي الكامل مع نهايـة العام المالي 2026/2027، مع إبقـاء دعم جزئي محـدود لبعض الشـرائح والمنتجـات مثـل السولار وغاز البوتاجاز المنزلي.

في الوقت نفسه، تشـير تقديرات حكومية إلى أن تكلفة إنتاج الكيلووات/ساعة من الكهرباء تقترب من 2.5 جنيه، بينما يبلغ متوسط سعر البيع للمستهلكين نحو 2.25 جنيه للكيلووات؛ أي أن هناك فجوة تسـعى الحكومـة إلى إغلاقها عبر مزيـج من تقليل الـدعم، وإعادة هيكلة الشـرائح، وتطبيق زيادات متدرجة على مدى عامي 2026 و2027، خاصة بعد انتهاء قرار تجميد تعرفة الكهرباء للمنازل حتى يناير 2026 الذي أُعلن في خريف 2025 في محاولة لتهدئة الغضب الشعبي.

بهـذا المعنى، فإن النقاش الدائر حاليًا حول رفع الأسـعار خلال الربع الأول من 2026 لا يبـدو مجرد قرار فني مرتبط بتكلفة الإنتاج، بل خطوة ضمن مسار مُلزم سياسيًا واقتصاديًا للحكومة، في إطار التزاماتها مع الصندوق وشركاء التمويل الدوليين.

وقود أغلى وكهرباء أعلى.. من يدفع ثمن «إنقاذ» المالية العامة؟

على صـعيد الوقود، كانت مصـر قد رفعت أسـعار البنزين والسولار في 17 أكتوبر 2025 للمرة الثانيـة خلال العام نفسه، بنسـبة تراوحت بين 10.5% و12.7%، ليصل سعر بنزين 95 إلى 21 جنيهًا للتر، وبنزين 92 إلى 19.25 جنيهًا، وبنزين 80 إلى 17.75 جنيهًا، بينما صعد سعر السولار إلى 17.5 جنيهًا للتر، مع وعد حكومي بتثبيت الأسعار لمدة عام على الأقل.

هذه الزيادة انعكست سـريعًا على معدلات التضـخم، حيث سجّل التضخم السنوي في المدن 12.5% في أكتوبر 2025، بعد فترة من التراجع، وكان من بين العوامل الرئيسية لارتفاعه القفزة في أسعار الوقود وما ترتب عليها من زيادة في تكاليف النقل والسلع الغذائية.

اليوم، ومع بحث الحكومـة لزيـادة جديـدة في أسـعار الوقود مع بدايـة العـام المالي في يوليو 2026، يصـبح السؤال المحوري: كيف سـتتحمل الفئات الفقيرة والمتوسـطة جولة جديدة من الغلاء، في ظل أجور لا تواكب ارتفاع الأسـعار، وبيئة ضريبية ورسوم وخدمات تلتهم ما تبقّى من دخول الأسر؟

الملف لا يقف عند حدود أرقام تقنية حول «تكلفة الكيلووات» أو «سـعر لتر السولار»، بل يمتد إلى طبيعة النموذج الاقتصادي الذي تبنّته الدولة خلال العقـد الأخير: توسّع هائل في المشـروعات كثيفـة رأس المال – من محطات كهرباء عملاقـة إلى عاصـمة إداريـة جديـدة – بأعباء ديون ضخمة، ثم تحميل المواطنين لاحقًا كلفة خدمة هذه الديون عبر تخفيض الدعم وتعظيم الإيرادات من جيوبهم.

في ظل هذه المعادلة، تبدو زيادات أسـعار الكهرباء المنتظرة في الربع الأول من 2026، والزيادات المرجّحة في أسعار الوقود مع يوليو، جزءًا من مسار واحد: محاولة إنقاذ المالية العامة عبر تضييق الخناق على مستويات معيشة غالبية المصريين، بدلًا من فتح نقاش جاد حول أولويات الإنفاق، وشفافية الديون، ومسؤولية التوسع غير المحسوب في مشروعات لم تجلب عائدًا يتناسب مع كلفتها.

يبقى أن المصـريين لاـ يـدفعون فقـط ثمن الكهربـاء والوقود، بـل ثمن نموذج كامـل أدار ملف الطاقـة بمنطق «الإنجاز السـريع» و«المشـروع الضـخم»، دون أن يضع في حسـبانه أن كل كيلووات زيادة في القـدرة، وكل متر مكعب من الوقود المدعوم، سـينتهي في النهاية على فاتورة مواطن بسـيط، يطفئ الأنوار مبكرًا، ويقلّص اسـتهلاكه قـدر الإمكان، لكنه يجد نفسه محاصـرًا بزيادات لا تتوقف، وبتبرير واحد يتكرر: «لا بديل عن رفع الأسعار».

اخبار المحافظات

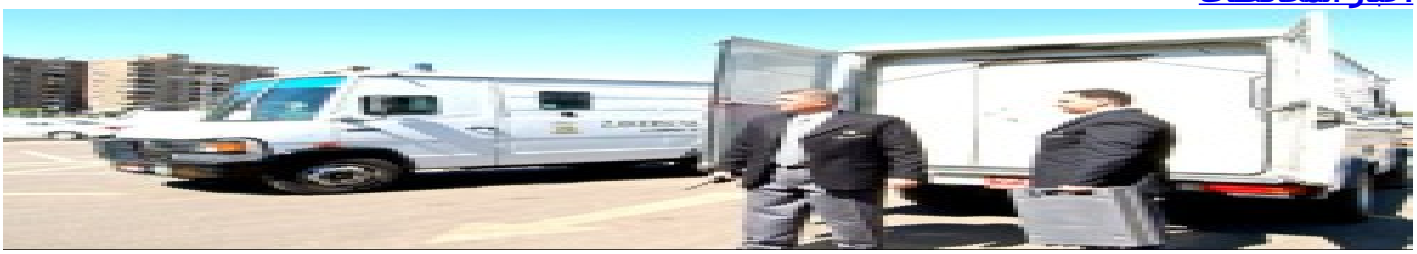

تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد عبر البحار» بمصر الجديدة

الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

اخبار المحافظات

من "30 مليون بيضة" إلى مليون فقط.. فشل جديد لمشروع السيسي وسط غلاء ينهش الفقراء

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م

مقالات متعلقة

بعد 10 سنوات من العفو عنه.. من المسؤول عن اغتيال سيف الإسلام القذافي؟

الجاردیان | | استقالات في هیومن رایتس ووتش بعد حجب تقریر عن حق عودة اللاجئین الفلسطینیین

قانون المهن الرياضية يفتح خلافًا تحت القبة حول تعديل نقابة المهن الرياضية

تراجع صادرات الحديد والألومنيوم: كيف ضربت الرسوم الأميركية والكوتا الأوروبية تنافسية المعادن المصرية؟

- التكنولوجيا
- دعوة

- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

© 2026 جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر